

## السياسة الخارجية اليابانية تجاه الصين في ضوء تغير موازين القوى الدولية بعد نهاية الحرب الباردة

وصفي محمد عقيل وخالد مفضي الدباس\*

### ملخص

تبحث هذه الدراسة في تأثير التغيرات في موازين القوى الدولية بعد نهاية الحرب الباردة في السياسة الخارجية اليابانية تجاه الصين؛ فقد أفضى التغير في مفهوم ونمط توازن القوى الدولية إلى بروز نظام رأسمالي عالمي متعدد المراكز سياسيا، واقتصاديا، الأمر الذي انعكس على طبيعة إدارة السياسة الخارجية اليابانية تجاه الصين، وبالذات في القضايا السياسية، والاقتصادية.

وقد تناولت الدراسة التغير في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية اليابانية، وبرز التنافس بين التيارات المختلفة حول كيفية إدارة السياسة الخارجية، ثم تناولت انعكاس التغيرات في السياسة الخارجية اليابانية تجاه الصين في ضوء التغيرات الدولية.

توصلت الدراسة إلى أنه يوجد تغير في السياسة الخارجية اليابانية تجاه الصين بعد نهاية الحرب الباردة، وتغير موازين القوى الدولية، متمثلا في تنامي النظرة الإيجابية نحو الصين من اعتبارها خطرا عسكريا محتملا إلى شريك اقتصادي مهما في المستقبل، في وقت تتطلع فيه اليابان لإعادة مكانتها الدولية كعضو دائم في مجلس الأمن.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية، واليابان، والصين، والتوازن الدولي، والحرب الباردة.

### المقدمة

ظهرت النزعة العسكرية لليابان في ثلاثينيات القرن العشرين، مدفوعة بعقيدة دينية تعدّهم أرقى الشعوب الآسيوية وان أرضهم مقدسة، وإمبراطورهم هو من نسل الالهة (الخطيب، 1994، ص 32)، حيث انسحبت من عصبة الأمم في عام 1933م، وبدأت بغزو الأجزاء الشمالية الشرقية من الصين خلال الفترة 1933-1937م، ثم تحالفت مع ألمانيا خلال الحرب العالمية الثانية، وهاجمت المستعمرات البريطانية والفرنسية في جنوب شرق آسيا، ثم شنت هجماتها على القواعد العسكرية الأمريكية في الفلبين، وهاواي عام 1941م، لكنها أعلنت استسلامها عام 1945م بعد ان

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية كليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2013.

\* قسم العلوم السياسية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

ألقت الولايات المتحدة قنبلتين ذريتين على مدينتي هيروشيما وناغازاكي، ووضعت بعد ذلك في ظل رقابة دولية من الحلفاء، وفقدت كل ممتلكاتها في الخارج.

وخلال الفترة بين عامي 1945 إلى 1952، كانت اليابان تحت احتلال الحلفاء بقيادة القوات العسكرية الأمريكية التي يرأسها الجنرال دوغلاس ماك آرثر، الذي اعتمد على سياسة تجريد اليابان من سلاحها، وتحبيد عسكرها وإضعاف ارثها الإمبراطوري، وتغيب نزعتها العسكرية، وإرساء قواعد الديمقراطية الليبرالية، وإعادة بناء مؤسساتها المدنية (فوجل، 1996، ص19).

ومنذ نهاية الحرب الباردة وانحيار الاتحاد السوفييتي عام 1991م، تبنت اليابان سياسة خارجية أكثر براغماتية تجاه مشكلاتها، وتحولت تطلعاتها من إستراتيجية المواجهة إلى إستراتيجية التعاون، وخاصة بعد تطورها الاقتصادي الكبير، الذي دفعها لتحتل موقعا متقدما في الاقتصاد العالمي، وهو ما جعل القادة اليابانيون يتطلعون إلى إعادة تطوير العلاقة بطريقة سلمية ومتكافئة مع الولايات المتحدة الأمريكية، بالشكل الذي يعزز مكانتها الدولية في الأمم المتحدة من جهة وينمي تجارتها واستثماراتها، ويحقق الأمن الإقليمي مع دول الجوار الآسيوي من جهة أخرى.

#### أهمية الدراسة

تنطلق أهمية الدراسة من أهمية الموضوع ذاته، باعتباره حقلًا معرفيًا للدراسات الأكاديمية العربية المتعلقة بدراسات شمال شرق آسيا، ومن ثمّ فهي محاولة لإثراء المكتبة العربية بهذا النوع من الدراسات، كما تبرز أهمية الدراسة من وقوفها على مدى تأثير البيئة الداخلية للدول المتمثلة بنظمها السياسية بالبيئة الخارجية ومتغيراته، ومدى انعكاس هذا التأثير في سلوكها السياسي الخارجي، كذلك تساهم هذه الدراسة في إبراز التغيير في مفاهيم العلاقات الدولية التقليدية، ومنها صنع القرار وتوازن القوى.

وفي ناحية أخرى تبرز أهميتها مما تقدمه من توضيح لكيفية إدارة السياسة الخارجية اليابانية تجاه الصين بعد انتهاء الحرب الباردة، وانحيار الاتحاد السوفييتي، والادعاء بنهاية التاريخ غير الرأسمالي الذي تحدث عنه الكثير من منظري العلاقات الدولية الراهنة، في وقت تتنامى فيه علاقات الاعتماد المتبادل بين الدول الرأسمالية، والاشتراكية معا.

#### مشكلة الدراسة

تتضح أبعاد مشكلة الدراسة من جدلية العلاقة بين تنامي العلاقات الثنائية بين اليابان والصين من جهة، وتغيرات موازين القوى الدولية من جهة أخرى، وهو ما يدفع للتساؤل عن طبيعة العلاقة بين المتغيرين، وميكانيزماتها، والتساؤل عن احتمالية وجود تغير في وجهة النظر

اليابانية تجاه الصين يوعز لتغيرات موازين القوى الدولية التي برزت بعد نهاية الحرب الباردة، وينبثق عن هذا التساؤل المحوري عدة تساؤلات فرعية تتمحور حول النقاط الآتية:

- هل هناك تغيرات في اتجاهات صانع القرار السياسي الياباني، وفي أهداف وأدوات تنفيذ السياسة الخارجية اليابانية تجاه الصين، يوعز للتغيرات في موازين القوى الدولية بعد نهاية الحرب الباردة؟
- ما طبيعة تلك التغيرات التي حدثت في موازين القوى الدولية بعد نهاية الحرب الباردة؟.
- كيف انعكس تأثير تلك التغيرات الدولية على السياسة الخارجية اليابانية، وما كان ميكانزم عملها؟.
- ما نتائج تلك التغيرات، وكيف حكمت العلاقة بينهما؟

#### أهداف الدراسة:

- تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:
- التعرف على التغيرات الدولية، وتأثير على السياسة الخارجية اليابانية.
- التعرف على نمط العلاقات القائمة بين قوى النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة، وتأثيرها على طبيعة إدارة السياسة الخارجية اليابانية تجاه الصين.
- التعرف على طبيعة الاتجاهات والتيارات التي تؤثر في صنع القرار السياسي الياباني.

#### فرضية الدراسة:

تقوم فرضية الدراسة على وجود علاقة طردية إيجابية بين التغيرات في موازين القوى الدولية، والسياسة الخارجية اليابانية بعد انتهاء الحرب الباردة تجاه الصين، وقد صيغت الفرضية على النحو الآتي:

"كلما زادت التغيرات في موازين القوى الدولية زادت تغيرات السياسة الخارجية اليابانية تجاه الصين بعد انتهاء الحرب الباردة"

- كذلك ستعالج الدراسة مجموعة من الفرضيات الفرعية المرتبطة بالفرضية الرئيسة، ومنها:
- إن سياسة اليابان الخارجية تجاه الصين كانت عدائية خلال فترة الحرب الباردة لكنها تغيرت بعد حدوث التغيرات في موازين القوى الدولية وأصبحت سلمية.
- هناك تحول في الموقف لدى صانع القرار السياسي الياباني، ومؤسساته بعد نهاية الحرب الباردة من إطار الاهتمام بالاقتصاد إلى إطار الاهتمام بالسياسة.

## منهجية البحث:

- تقوم منهجية البحث على استخدام منهج صنع القرار مع منهج تحليل النظم، وفق الآتي:
- مدخلات النظام، وتتمثل باعتبار المتغيرات في موازين القوى الدولية بعد نهاية الحرب الباردة عبارة عن مدخلات للنظام السياسي الياباني، وهي تعكس مطالب البيئة الخارجية تجاهه، من أجل تعديل سلوكه السياسي الخارجي تجاه الصين، وهي تمثل ضغوطات وتحديات سياسية أو عسكرية، أو اقتصادية جديدة عليه بعد نهاية الحرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفييتي، وهي حسب فرضية البحث المؤثر الأكبر على مواقفه السياسية تجاه الصين، ومن خلال طريقة استجابته لها تتضح قدرته على التكيف مع المتغيرات الجديدة.
  - صنع القرارات، وتقوم بهذا الدور مؤسسات صنع القرار السياسي الياباني، حيث سيتم تناول دور وزارة الخارجية اليابانية في صنع السياسة الخارجية، وتنفيذها باعتبارها احد مؤسسات السلطة التنفيذية، التي تعكس اتجاهات ومواقف الدايت الياباني بمجلسيه (النواب والشيوخ)، لاسيما وأن النظام السياسي الياباني يقوم على مبدأ تبني الليبرالية السياسية وفق النهج الغربي التي تستند إلى حكم الأغلبية الحزبية، حيث الافتراض بان الأغلبية الحزبية الحاكمة ستقوم بالتفاعل مع المدخلات، وتعمل على استيعاب المطالب الجديدة في البيئة الدولية من أجل تحويلها إلى مخرجات تجاه التعامل مع الصين.
  - المخرجات، وتتمثل في الأفعال والتصرفات التي صدرت عن النظام السياسي الياباني تجاه الصين بعد نهاية الحرب الباردة، وهي تتضح في التركيز على استخدام احد أدوات تنفيذ السياسة الخارجية على حساب الأداة الأخرى، فمثلا تميل السياسة الخارجية اليابانية إلى تبني استخدام الأداة الاقتصادية في سياستها الخارجية تجاه الصين، أكثر من ميلها لاستخدام الأداة العسكرية، أو الأداة الدبلوماسية، وذلك نظرا لطبيعة التأثيرات التي افرزتها المتغيرات الجديدة في موازين القوى الدولية، التي من أبرز نتائجها اعتبار الاقتصاد محركا رئيسيا في السياسة الخارجية للدول.

## الدراسات السابقة:

على الرغم من صعوبة الحصول على الأدبيات السابقة التي تختص بعنوان الدراسة مباشرة، إلا أن هناك بعض الأدبيات المميزة التي تحدثت عن بعض المواضيع المتعلقة بالدراسة، نذكر منها:

أولا: دراسة علي سيد النقر بعنوان: "السياسة الخارجية اليابانية تجاه شرق آسيا" الصادرة عام 2001م، وفيها تحدث الباحث عن أن التعاضم الاقتصادي لليابان سيدفع باتجاه إعادة توزيع

توازن القوى الإقليمية في المنطقة، الأمر الذي يحتم عليها أن تتبع إستراتيجية تقوم على احترام المصالح الصينية فيه، وما يؤخذ على هذه الدراسة اغفالها لتأثير التاريخ في العلاقات اليابانية الصينية، وهذا ما ستوضحه الدراسة.

ثانياً: دراسة Furuoka Fumitaka بعنوان: "Japan's Foreign Aid Sanctions Policy Toward China"، الصادرة عام 2007م، وقد بحثت الدراسة في استخدام اليابان للمساعدات الخارجية كأداة في سياستها الخارجية تجاه اليابان، وكيف عزفت الحكومة اليابانية عن استخدام هذه الأداة كأداة عقابية تجاه الصين، هادفة لتعزيز مصالحها الاقتصادية ومتلافية لأية رد فعل عكسية من الصين، إلا أن هذه الدراسة عظمت من دور الأداة الاقتصادية في السياسة الخارجية اليابانية على حساب الأداة الدبلوماسية، والأداة العسكرية، ولم تبرز سبب تراجع استخدامهما، وهذا ما ستوضحه الدراسة.

ثالثاً: دراسة Hitoshi Tanaka and Adam P.Liff بعنوان: "Japan's Foreign Policy and East Asian Regionalism"، الصادرة عام 2009م، وقد بينت الدراسة أن نجاح الحزب الديمقراطي في انتخابات عام 2009م، نقله نوعية للسياسة الخارجية اليابانية التي عظمت من اهتمامها بالتعاون الإقليمي، وتأكيد دور اليابان السيادة فيه، لكن هذه الدراسة أغفلت تأثير الطموحات اليابانية في ردود الفعل الصينية، وهذا ما ستوضحه الدراسة.

رابعاً: دراسة Andrew Forrest بعنوان "Future Patterns in China-Japan Power Relations: A Problematic and Puzzling Reality"، الصادرة عام 2009م، حيث ركزت الدراسة على استكشاف ديناميات القوة المتغيرة بين الصين واليابان، وبينت أن تصاعد النمو الصيني أثر في طبيعة العلاقة اليابانية-الأمريكية واليابانية-الصينية، وهو ما قد يدفع إلى إعادة ترتيب الظروف الأمنية في إقليم شرق آسيا وفق رؤية صينية، لكن هذه الدراسة ركزت على الأبعاد الأمنية في العلاقة بين الطرفين، مغفلة دور الدور الاقتصادي في العلاقة بينهما، وهذا ما ستوضحه الدراسة.

## I- التغيرات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة

شهد النظام الدولي تغيراً في بنيته وآليات عمله بعد نهاية الحرب الباردة وانتهاء الاتحاد السوفييتي، وهذه التغيرات يبرز ظهورها عملياً وبشكل واقعي في موضوع السيادة سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً داخلياً وخارجياً، فداخلياً يتم تناوله في مؤسسات صنع القرار السياسي، وخارجياً يمكن تلمس ذلك فيما يلي:

## أولاً: التغيير في مفهوم النظام الدولي

شهد النظام الدولي اختلافاً في مفهومه ومدلولاته، فالمفهوم الذي كان سائداً عن النظام الدولي باعتباره مجموعة من الوحدات السياسية المستقلة المتفاعلة وفقاً لعملية منظمة (بركات، 1989م، ص287)، قد أصابه شيء من التغيير لدخول أطراف أخرى فاعلة فيه، حيث أصبح يقصد بالنظام الدولي تلك التفاعلات الناجمة عن نمط المصلحة، والقوة بين الفاعلين الدوليين، سواء من الدول كوحدات سياسية أم غير الدول كالمنظمات الدولية، والشركات متعددة الجنسية (ربيع، 1994م، ص878).

ولذلك أصبح هناك تغيير في مفهوم النظام تبعاً للتغيير في نمط العضوية فيه بظهور فاعلين جدد، وعلاقات جديدة، ونشاط غير الدول كالمنظمات السياسية، والاقتصادية فوق الدولة، أو الجماعات السياسية دون الدولة، أو الهيئات الاجتماعية، والاقتصادية عبر الدولة، التي تتميز من حيث إمكاناتها، وقدراتها، وأهدافها، والتزاماتها بالقانون الدولي.

## ثانياً: طبيعة التغييرات الدولية

بات في حكم المؤكد، أن هناك جملة من الملامح والسمات التي أصبحت تميز هذا النظام، من أبرزها:

1- تغيير مفهوم القوة: يعدّ مفهوم القوة من المفاهيم الدارجة الاستخدام على وجه الدوام في حقل العلوم السياسية، وعلى وجه الخصوص في حقل العلاقات الدولية، حيث تتخذ القوة شكلها الصريح على المستوى الدولي كأسلوب للتعامل بين الدول نظراً لغياب المؤسسات الدولية الكفيلة باتخاذ الإجراءات اللازمة لحل الصراعات الدولية (رسلان، 1986، ص123).

ومفهوم القوة من المفاهيم القديمة المتجددة التي تلقي بظلالها على حقل السياسة الدولية منذ عهد أرسطو، أما في عصرنا الحالي فإن هانز مورجنتشو من أبرز المدافعين عن سياسة القوة، فهو يرى أن السياسة الدولية ما هي إلا صراع من أجل القوة، بما تتضمنه من سيطرة على عقول الآخرين وتصرفاتهم (حسين، 1994، ص56).

أما عالم السياسة "روبرت دال" فهو يرى أن مفهوم القوة ينصرف إلى القدرة على جعل الآخرين يقومون بأشياء ما كانوا ليقوموا بها لولا تلك القدرة التي تتضمن عناصر كثيرة مثل: (القدرة الاقتصادية، والعسكرية، والموارد الطبيعية...). وإمتلاك هذه القوة السياسية، أو الاقتصادية، أو العسكرية ليس هو المقياس الفعلي لنجاح سياسات التأثير في الآخرين، وإنما فن إدارة هذه القوة يمثل العنصر الرئيسي الثاني لنجاح أية سياسة فعلية تأثيرية، هذا إذا علمنا أن الدولة ليس لها مطلق الحرية في اختيار أسلوب التعامل مع الآخرين؛ لأن الظروف الدولية والواقع السياسي قد لا يتيح لها ذلك،

خاصة إذا كان موقع هذه الدولة في توزيع القوى العالمي هامشياً، مما يعني بالضرورة أن تكييف الدولة سياساتها مع الواقع الدولي الذي تعيشه. ولا يتأتى لها ذلك إلا إذا أحسنت اختيار الأداة أو الوسيلة.

في السابق كانت القوة العسكرية تتمتع بمزايا لا مثيل لها في تحقيق الفائدة السياسية، والاقتصادية للدولة. لكن تحولات العصر وتطوراتها قد جعلت الأداة الاقتصادية في سلم أدوات السياسة الخارجية، فلم تعد الأداة العسكرية تحتفظ بميزتها السابقة، ولم تعد نتائجا مضمونة، وإنما تبدلت وأصبحت غير مجدية، ولا تحقق الأهداف السياسية للدولة، نظراً لارتفاع تكاليف تلك الأداة (ناي، 1991، ص30) ووقوفها كحجر عثرة في وجه تحقيق التنمية الشاملة في مجتمع الدولة؛ لأنها تشكل عبئاً كبيراً على الاقتصاد الوطني، هذا فضلاً عن إمكانية ردها، فقد كانت الأداة العسكرية التقليدية والنووية مردوعة من قبل الطرفين (السوفيتي، والأمريكي)، فلا يجرو أي طرف منهما على استخدامها، وبذلك انعدمت جدواها السياسية، وكان الحسم للقوة الاقتصادية التي كانت تتميز بها الولايات المتحدة ومعسكرها الغربي، حيث ركزوا على القوة الكامنة.

إذاً فقد تغير مفهوم القوة في النظام الدولي الحالي، فلم تعد القوة العسكرية تعرف قوة الدولة، وأصبحت القوة الاقتصادية المقياس الفعلي لقوة الدولة، وقد ترتب على هذا الأمر ما يأتي:

أصبحت هناك دول تمتلك قدرات عسكرية فائقة، ومع ذلك فإن أمنها مهدد مثل روسيا.

وكذلك أصبحت هناك دول لا تمتلك قدرات عسكرية جبارة، ومثالها اليابان، ومع ذلك فإن أمنها غير مهدد.

تغيرت طبيعة التحالفات من تحالفات عسكرية إلى تحالفات ذات طبيعة اقتصادية، ومثالها: النافتا، الاتحاد الأوروبي، آسيان، وابيك... الخ.

2- الثورة الهائلة في وسائل الاتصال، ونقل المعلومات وسرعة تداولها عبر الدول، الذي انعكس بشكل كبير على سرعة التواصل، وفي معدل التغيير. فإذا كانت البشرية قد احتاجت ما يقرب من 1800 عام حتى تبدأ الثورة الصناعية الأولى، واحتاجت كذلك إلى مئة عام تقريباً حتى تدخل الثورة الصناعية الثانية، فقد احتاجت إلى ما لا يزيد عن ربع قرن لتدخل الثورة الصناعية الثالثة التي نعيشها الآن عبر التطور الكبير في مجالات الفضاء، والمعلومات، والعقول الالكترونية، والهندسة الفضائية(هلال، 1995، ص13-14).

## II- التغيير في موازين القوى الدولية بعد نهاية الحرب الباردة

### أولاً: التغيير في مفهوم تعدد القوى

خلال فترة الحرب الباردة سيطر نظام ثنائية القطبية على بنية النظام الدولي، وسلوكه، إذ انقسم العالم سياسياً، واقتصادياً إلى كتلتين: أحدهما في شرق أوروبا، وتهيمن عليها الاتحاد السوفيتي، وحلفاؤه في حلف وارسو، والأخرى في غرب أوروبا، وشمال أمريكا، وتهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية، وحلفاؤها في حلف الناتو، وقد اتسمت هذه الفترة بحالة من الصراع والتوتر، والتنافس، والحروب بالوكالة بين القوتين العظميتين في ظل غياب حرب معلنة بينهما.

ومنذ منتصف الثمانينات، بدأت هناك بوادر أزمة حقيقة تحيط بالاتحاد السوفيتي اتضحت بعجزه عن مواجهة تداعيات أزماته الاقتصادية، حيث انكشف تردي الوضع الداخلي السوفيتي وفشل سياسته "البيروسترويك والجلاسنوست"<sup>(1)</sup>، ويوعز بعض الباحثين أسباب حالة التردّي تلك إلى ضعف سياسات التخطيط المركزي للنظام السياسي، وتنامي الفساد، وإلى سباق التسلح مع الغرب (كروكات، 2004، ص189).

وقد أثار انهيار الاتحاد السوفيتي جدلاً واسعاً حول طبيعة النظام الدولي الذي ساد بعد انهيار القطبية في مجال العلاقات الدولية، مما جعل البعض يدعي بأنه نظام أحادي القطبية تنزعه الولايات المتحدة (ثرو، 1995م، ص17)، بينما يمكن الاعتقاد بأنه نظام رأسمالي متعدد الأقطاب، ولا تهيمن عليه رولة واحدة.

ويشار إلى أن هذا التعدد في مصادر القوى مصدره التراجع في قوة الولايات المتحدة الاقتصادية، وهو تعدد يقوم على توسيع نطاق عمل المنظمات الدولية في مجال السياسة، والاقتصاد، والثقافة وغيرها، بهدف الحفاظ على السلم، والأمن الدوليين، ويبدو أن توزيع القوة الحالي بين الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، والصين، واليابان، وروسيا هو من مصلحة النظام العالمي نفسه، وهو ما يعطي هامشاً لدول الأطراف على المناورة، والحركة، حيث سيستمر إلى فترة غير محدودة على المدى المنظور، كما أنه سيدفع بتعزيز ظهور مزيد من الدول المتوسطة القدرات الصناعية، والديمقراطية على جانبي المحيط الهادي.

### ثانياً: نمط العلاقات القائمة بين قوى النظام

مثل بروز روسيا الاتحادية كقوة عظمى متعاونة، وتراجع الدور الأحادي المهيمن للولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن إلى بروز دور قوي وفاعل للمؤسسات الدولية، وحدوث نوع من سياسة التوافق، والميل إلى الإجماع في فرض الشرعية الدولية، على الدول أو المجموعات



الخارجة عنها، وهو أمر دفع البعض إلى اعتباره مشابها لما يسمى بوجود حكومة عالمية (ربيع، 1994م، ص877)، لكن بالرغم من المؤسسات الدولية قد لعبت دورا كبيرا في التخفيف من الفوضى التي خلفها غياب الثنائية القطبية، إلا أن البعض يرى بان دورها جاء أساسا لتلبية متطلبات الرأسمالية العالمية، حيث انتهى الصراع الإيديولوجي في التاريخ الإنساني بانتصار الرأسمالية، وانتشار قيم الليبرالية الغربية (Fukuyama, 1992, p8-9).

وبهذا فإن النظام العالمي الذي استقر بعد نهاية الحرب الباردة، واتسم بطابع الرأسمالية لم يسمح بتفرد دولة واحدة للهيمنة عليه، بل سمح لتشكيل التوازنات القائمة على اعتماد المنفعة الاقتصادية المتبادلة (الطحان، 1991م، ص164)، فأصبحت وحداته تعيش حالة من الاعتماد المتبادل (الحوامده، 1993، ص7)، والابتعاد عن الصراع باتجاه التنافس في إطار التعاون السلمي، وعدم استخدام القوة العسكرية، أو سياسة المقاطعة الاقتصادية، وصولا إلى إيجاد درجة عالية من التعقيد في العلاقات بين أطرافه، ومن هنا برزت فكرة أن المكاسب من التعاون الدولي ستكون مطلقة وفق وجهة نظر إيمانويل كانت (Kant, 2001, p103).

وهذا ما يفسر امتناع الدول العظمى عن استعمال القوة المسلحة، أو الاعتداء على المصالح المباشرة لأي منها، فبعض القوى كاليابان مثلا قادرة على امتلاك قوة عسكرية تكنولوجية أو نووية، لكن الحفاظ على النظام العالمي واستقراره يحول دون الدخول في سباق تسلح، لأن ذلك سوف يعيق نموها، ويجردها من المكاسب التي حققتها، وهذا ما يفسر عدم رغبتها القيام بأي دور سياسي عالمي على الرغم من حجم مساهمتها الكبيرة في ميزانية الأمم المتحدة التي تعادل إجمالي حصص كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا والصين معا<sup>(2)</sup>.

مما سبق نجد أن التغيير في موازين القوى الدولية، وما أوجده التغيير في أنماط العلاقات في الصفحات السابقة، قد انعكس في طبيعة السياسة الخارجية اليابانية باعتبارها احد وحدات النظام الدولي، حيث أفرز ثلاثة نماذج تحدد سياستها الخارجية، وهي: تقييد سيادتها الوطنية، وتقييد اقتصادها الوطني، وتأثر بعدها الاجتماعي، وهذا ما يمكن ملاحظته في ملامح تطورات السياسة الخارجية اليابانية تجاه الصين بعد نهاية الحرب الباردة.

### III- تطورات السياسة الخارجية اليابانية تجاه الصين بعد نهاية الحرب الباردة

يعد نظام الحكم في اليابان نظامًا ملكيًا دستوريًا مع وجود حكومة برلمانية، ويعد الإمبراطور كيهيتو رمزاً لوحدة الدولة والشعب الياباني، وليس له أية صلاحيات فعلية. في حين تناط السلطة التنفيذية بمجلس الوزراء، الذي يتألف من رئيس الوزراء، والوزراء، وهم مسئولون بشكل جماعي أمام البرلمان "الدايت"، الذي تناط به السلطة التشريعية بمجلسيه النواب، والشيوخ.

## أولاً: صنع القرار في السياسة الخارجية اليابانية

يعدّ مجلس الوزراء المسئول عن إدارة الشؤون الداخلية، والخارجية، للدولة برئاسة رئيس الوزراء المسئول عن تقديم تقارير دورية عن العلاقات الخارجية إلى البرلمان، وفي البرلمان يتم تشكيل لجان مخصصة من حين لآخر، للنظر في المسائل الخاصة بشؤون السياسة الخارجية، كما ويعد وزير الشؤون الخارجية العضو البارز في مجلس الوزراء فيما يتعلق بشؤون السياسة الخارجية، ويقوم بدور مستشار رئيس الوزراء في شؤون التخطيط، والتنفيذ للسياسة الخارجية، وله مساعدين اثنين: الأول مسئول عن الإدارة وتنظيم الهيكل الوظيفي، والثاني مسئول عن الاتصال السياسي، كذلك هناك مناصب رئيسية أخرى في الوزارة تضم أعضاء من الأمانة العامة، ومديري الدوائر القنصلية، والهجرة والاتصالات، والتبادل الثقافي، وغيرها، وتضم وزارة الخارجية مجموعة من الموظفين في صفوف السلك الدبلوماسي، والمعينين على أساس امتحان تنافسي، حيث يجري تدريبهم بعد ذلك من قبل وزارة الخارجية في معهد التدريب على الخدمات الدبلوماسية (وزارة الخارجية اليابانية، 2011م).

وتنقسم دوائر صنع القرار في وزارة الخارجية كل حسب اختصاصه في القضايا المحددة في السياسة الخارجية بين المكاتب الجغرافية، والفنية للحد من التداخل والمنافسة، وخلال الفترة ما بين الحرب العالمية الثانية، والحرب الباردة كان التوظيف الدبلوماسي حكراً على الطبقات الاجتماعية العليا، ومن داخل الحزب الليبرالي الحاكم، حيث اتخذت صفة نخبوية خاصة (الموند وجي بنجهام، 1998م، ص549)، أما بعد نهاية فترة الحرب الباردة، فقد تغيرت أساليب التوظيف الدبلوماسي كجزء من تدابير الإصلاح السياسي، حيث خضعت التعيينات لشروط بيروقراطية بحته منذ العام 1993م، وهي شبيهة بتلك خلال عهد أسرة الميجي.

كما تلعب الأحزاب السياسية الرئيسية التي تتداول السلطة فيما بينها دوراً هاماً في التوظيف السياسي للمناصب العليا، فبعد فوز أحزاب المعارضة بالأغلبية البرلمانية في الانتخابات العامة عام 1993م وعام 2009م، وإنهاء احتكار الحزب الليبرالي للسلطة، جرى فرض قيود على التبرعات للحملات الانتخابية التي أفرزت نتائجها تيارات سياسية جديدة.

وبعد أن أصبحت العوامل الأمنية، والاقتصادية الجديدة التي أفرزتها التغيرات الدولية محور اهتمام الحكومات اليابانية المتعاقبة، أصبح لوزارة الدفاع اهتماماً كبيراً بالتحديات الأمنية الإقليمية، وخطوط النقل البحري، كما أصبح لوزارة العمل ووزارة المالية اهتمام كبير بشأن مسائل التجارة الخارجية، والتمويل الدولي، والمساعدات الخارجية.

كذلك لعبت وزارة الصناعة والتجارة الدولية دورا في الرقابة الإدارية على الصادرات والواردات، وفرض الرسوم، والمفاوضات مع منظمة التجارة العالمية، مما أنهى أيضا احتكار وزارة الخارجية لها.

ولذلك أصبح للشؤون الخارجية الأهمية الحيوية في حياة المواطن الياباني، ولاسيما عند الحديث عن العديد من القضايا التي تؤثر على الأنشطة الاقتصادية في البلاد الأجنبية، أو على استقرارها السياسي، لكن نظرا لتعدد الجهات المشاركة في الشؤون الخارجية، فقد أثر ذلك في حدوث الارتباك، وعدم الكفاءة في صياغة السياسة الخارجية، مما جعل اتخاذ القرار في مسائل السياسة الخارجية يجري على أساس تأثير المحددات القانونية، والدستورية، والتنظيمية، وتوجهات القوى السياسية المتحكمة في صنع القرار، وعناصر التأثير فيه ضمن حد ممكن لتوافق في الآراء الأكثر قبولا (عابدين، 2011م).

### ثانيا: التنافس بين التيارات والقوى المختلفة على إدارة السياسة الخارجية

ارتبطت السياسة الخارجية اليابانية خلال الحرب الباردة بالاعتقاد بأهمية تطوير نظام للتعاملات الدولية يقوم على أساس إمكانية عودة اليابان بفعالية إلى المجتمع الدولي، والعمل على إزالة الحواجز التي تعيق دخولها إلى مجالات التجارة، والمنافسة العالمية (ربيع، 1994م، ص885)، وقد تاکدت الهوية السياسية لليابان في النظام الدولي بعد عقدها لاتفاقية الدفاع المشترك مع الولايات المتحدة عام 1951م، التي مكنت الأخيرة من إقامة قواعد عسكرية دائمة فيها، ومنذ أن بدأت سياسة الانفراج الدولي كان التساؤل عن جدوى التواجد العسكري الأمريكي في الجزر اليابانية، لكن التغير في موازين القوى الدولية بعد نهاية الحرب الباردة أعطى أهمية أخرى لنمط التحالف الياباني الأمريكي، ولكن بإطار يخالف الرؤية القديمة التي كانت تنظر للتحالف الاستراتيجي بينهما كنتيجة طبيعية لهزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية، إذ أصبحت اليابان تتحدث عن احتمالية التخلي عن هكذا نمط من التحالف مع الولايات المتحدة لصالح نمط قائم على تبادل المنافع المتناقضة ما بين السيادة الوطنية، والأمن الإقليمي، والدور الدولي، وهو ما تعبر عنه التيارات الآتية:

#### 1- التيار التقليدي المحافظ:

ينطلق أصحاب هذا التيار من تصورهم للدور الياباني على الساحة العالمية، بأن تستمر اليابان كقوة اقتصادية عظمى دون محاولة السعي للحصول على قدرات نووية، أو القيام بدور عالمي في السياسية الدولية (Tanaka, 2009,p17)، ويرون بأن البديل للتوجه نحو تعظيم قدرة اليابان العسكرية، هو توجيهها نحو تعظيم قدراتها التكنولوجية، والمعلوماتية من أجل زيادة قدرتها

على التكيف مع الأزمات وصولاً إلى التحول الهيكلي في قدرات الدولة الدفاعية<sup>(3)</sup>، ويتشكل أنصار هذا التيار من قيادات الحزب الديمقراطي الليبرالي، والحزب الاجتماعي، وحزب كوميتو، ومنهم رئيسي الوزراء السابقين "هاشيموتو" و"كيوزومي" ووزير الخارجية السابق "كوهي هاشي" و"أواد موتور" رئيس معهد النظم السياسية الدولية الجديدة، "وروجي تاييتيما" الأستاذ بأكاديمية الدفاع القومي.

ويعتقد أنصار هذا التوجه بان حرب الخليج الثانية، وتردد اليابان في ممارسة دور عالمي كان نتيجة صعوبات موضوعية تتعلق بنواحي دستورية، وقانونية، وتاريخية (شكر، 2005م)، وهي تلك التي تعترض اليابان في سبيل تدعيم دورها السياسي، والعسكري في النظام العالمي، كما أن محاولة اليابان لإعادة تسليح نفسها، سيضر بشكل كبير على مشاريع التنمية فيها، كما سيثير حفيظة الشركاء الاقتصاديين في منطقة شرق آسيا ومنهم الصين.

ويتفاوت حصول هذا التيار على مقاعد البرلمان (الدايت) تبعاً للمواقف السياسية والاقتصادية الداخلية والخارجية، فخلال الفترة (2000-2009) حصل هذا التيار على أغلبية مقاعد البرلمان ما بين (242-320 مقعد)<sup>(4)</sup>، وتمكن من تشكيل الحكومة، وتمير بعض السياسات الاقتصادية، نتيجة لمواقفه في الدعوة لخفض الضرائب على الشركات، وإعادة تنظيم العلاقة التجارية مع الصين، ومطالبتها برفع سعر صرف عملتها.

## 2- التيار اليميني القومي:

يتبنى أصحاب هذا التيار فكرة أن تتبنى اليابان دوراً بارزاً في الشؤون العالمية، وإن تضطلع بمكانة دولية تليق بمسؤولياتها الكبيرة التي تتحملها في الأمم المتحدة (شكر، 2005م)، ويتشكل أنصار هذا التيار من الحزب الديمقراطي الياباني المعارض، وقياداته السياسية، ومنهم رؤساء الوزراء السابقين "هاتوياما"، و"ناوتو كان"، و"إيتشيرو أوزاوا"، بالإضافة إلى وزير الخارجية السابق "كويشيرو غيمبا"، الذي أدار أزمة الخلافات الحدودية مع الصين، وروسيا، وقاد مباحثات شاقة مع الولايات المتحدة، لنقل القاعدة العسكرية في جزيرة اوكينوا عام 2010م.

كذلك يمثل رئيس الوزراء الحالي "بيوشيهيكو نودا" (2012م) أحد أنصار هذا التوجه، وتواجه حكومته احتمالية الانهيار لكثرة الانتقادات الموجهة له، لحديثه عن احتمالية نقل القواعد الأمريكية إلى مكان آخر، الأمر الذي يثير حفيظة معارضيه من بعض أعضاء حكومته الائتلافية الذين وصفهم بأنهم لم يعودوا يسمعون له، ويطالب أصحاب هذا الاتجاه بأن تحتل اليابان مقعداً دائماً في الأمم المتحدة، لكي تكون قادرة على تحمل مسؤوليات العالمية، وبذلك تتخلص من تداعيات الحرب العالمية الثانية كافة (عابدين، 2010م، ص 18-19)، ومن القيود التي فرضت

عليها بما في ذلك تعديل الدستور، والسماح بإعادة تسليحها، ومشاركاتها بجميع عمليات حفظ السلام، وقد كان للسيد "اوزاوا" دورا رئيسيا في تمرير القانون الخاص لمشاركة اليابان في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة منذ عام 1992م، ويؤكد مؤيدو هذا التيار ضرورة تمتين علاقات التحالف مع الولايات المتحدة، باعتباره حجر الأساس في الأمن الإقليمي في ظل تنامي التسلح الصيني.

ويتفاوت حصول هذا التيار على مقاعد في البرلمان (الدايت) تبعا للمواقف السياسية والاقتصادية الداخلية والخارجية، فخلال الفترة (2009-2011) حصل هذا التيار على ثلثي مقاعد مجلس النواب ما بين (308-342 مقعداً) وضمن الأغلبية لتشكيل الحكومة، نتيجة لارتفاع معدل البطالة إلى مستوى قياسي في اليابان 5.7%، ودعوته لعدم رفع ضريبة الاستهلاك، وموقفه المتشدد من حادثة اختطاف كوريا الشمالية للصيادين اليابانيين، وتمسكه القوي تجاه الصين بحقوق التنقيب عن النفط في البحر الأصفر.

### 3- التيار البراغماتي- النفعي:

ينتمي أنصار هذا التيار إلى فئة التكنوقراط في الحكومة اليابانية، ووزارة الخارجية، وفي داخل الحزبين الكبارين في اليابان الحزب الليبرالي، والحزب الديمقراطي من المعتدلين، وعلى رأسهم رئيس الوزراء الإصلاحي السابق "موريهيو هوسوكاوا". وي طرح أنصار هذا التيار تصورا وسطيا بين التيار القومي، والتيار المحافظ، ويرى أنصار هذا التيار بأن تنتهج اليابان مسلكين براغماتيين في سياستها الخارجية، يتكون الأول من الجانب الاقتصادي الذي يقوم على تنمية العلاقات الاقتصادية الجماعية بشكل قوي مع الصين، ودول الجوار الآسيوي، وفي الوقت نفسه توثيق العلاقات التشاركية الاقتصادية الثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية، والغرب من جهة أخرى (ربيع، 1994م، ص886).

أما على الصعيد السياسي، يرى أنصار هذا التيار بأنه لا بد من المشاركة النشيطة في تحقيق السلام العالمي، من خلال اتباع استراتيجية عالمية للسياسة الخارجية اليابانية، تقوم على ضرورة الاحتفاظ بعلاقة استراتيجية أمنية قوية مع الولايات المتحدة، وعلاقات حسن جوار مع الصين، وعدم إغفال التشاركية الاقتصادية بما يحقق الاستقرار العالمي، ومن ثم يحقق ذلك الرغبة اليابانية بممارسة دور عالمي، مع الحفاظ في الوقت ذاته، على ثوابت السياسات السلمية لليابان (شكر، 2005م).

#### 4- التيار الاشتراكي:

ويمثله الحزب الاشتراكي الياباني الذي ظهر بشكل فاعل منذ مشاركته بالحكومة الائتلافية الثانية مع الحزب الديمقراطي عام 1994م وعام 2009م، وهو يرى ضرورة تنمية العلاقات السياسية، والاقتصادية مع الصين، وتقوية الروابط معها، بدلا من الولايات المتحدة التي باتت معنية بتطوير علاقاتها السياسية، والاقتصادية مع الصين على حساب اليابان، ويقوم الحزب بدور فاعل في التواصل السياسي مع الحزب الشيوعي الصيني، ورسم صورة جديدة للتعاون الياباني الصيني من خلال القيام بترتيبات أمنية مشتركة بعد انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من منطقة شرق آسيا، ويتألف هذا الحزب مع الحزب الديمقراطي الياباني، ويحصل على ما نسبته 2% من أصوات الناخبين في العادة.

#### IV- السياسة الخارجية اليابانية تجاه الصين في ضوء التغيرات في موازين القوى الدولية

تتبنى السياسة الخارجية اليابانية نهجا يقوم على ما يأتي (وزارة الخارجية اليابانية، 2011م):

1. تعزيز التعاون الدولي القائم على الاحترام المتبادل، وعدم التدخل في شؤون الغير.
2. تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي، وخلق بيئة دولية مستقرة تعزز نموها.
3. معارضة الهيمنة وصيانة السلم العالمي، والاستقرار الإقليمي، والسيادة الوطنية.
4. المحافظة على بيئة إقليمية مستقرة في شرق آسيا.

لكن وبالنظر إلى منطقة شرق آسيا، فإنها لا زالت منطقة مقسمة، وتتوفر فيها إمكانية اندلاع الصراع في أي وقت، حيث لا زالت الصين تعدّ نفسها شطرين، فهي تنظر لتايوان كإقليم منشق عن شرعية السلطة الشرعية في بكين، كما أن التواجد العسكري الأمريكي في اليابان، وكوريا الجنوبية، يساهم في تمزيق الأمة الصينية<sup>(1)</sup>، كذلك تعد شبه الجزيرة الكورية منطقة مقسمة، ولا زال بينهما تنافس محموم، قد يبقي الباب مفتوحا لاحتمالية حدوث سباق تسلح في المنطقة (العزي، 2001م، ص279).

#### أولا: الممارسات الدبلوماسية

خلال فترة الحرب الباردة غلب على العلاقة اليابانية-الصينية طابع العدائية والتحدي، في حين كانت العلاقة اليابانية-الأمريكية تتسم بالحيوية والاستراتيجية، فقد وقفت الولايات المتحدة إلى

1 John Faust and Others: "China in World Politics", Lynne Rienner Publishers, UK, London, 1995,p163.

جانب اليابان، وأقيمت بينهما علاقات وثيقة، ومتعددة الأوجه، على أساس القيم الليبرالية، والمصالح المشتركة، وقد تطورت العلاقات بينهما، وتشابكت حتى أصبحت اليابان المورد الأول للولايات المتحدة الأمريكية، وبالمقابل كانت العلاقات مع الصين يشوبها التوتر.

وتنظر اليابان إلى طبيعة علاقاتها مع الصين من منظور مصالحها القومية، فالصين باتت اليوم أكثر تطورا اقتصاديا، وأكثر قدرة عسكرية منها، ولذلك فإن الجيش الصيني من المحتمل أن يشكل تهديدا مباشرا لأمنها، كذلك تخشى الصين عودة النزعة العسكرية العدائية لليابان.

لذلك تتسم العلاقات الدبلوماسية بين اليابانية-الصينية على مستوى المؤسسات، والقادة، بالحذر واليقظة تجاه الآخر، فقد كانت مخلفات التاريخ السياسي بينهما تلقي بظلالها على طبيعة علاقات الجانبين، لاسيما أن هناك مفاصل تاريخية في مفكرة، وتراث كل منهما عن الآخر لا يمكن تجاهلها، وهو ما كان سببا في فشل كثير من اللقاءات الدبلوماسية بين قادة البلدين أو عرقلتها.

فكلا البلدين يتبعان دبلوماسية براغماتية حذرة، ففي منتدى التجارة الحرة المنعقد في تورنتو عام 2010م التقى الرئيس الصيني "هو جين تاو" برئيس الوزراء الياباني "ناوتو كان"، إلا أن هذا اللقاء لم يساهم في تقارب وجهات النظر بين الجانبين، لاسيما مع بروز النزاع الجديد بينهما حول أزمة اقتحام المتظاهرين في كلا البلدين لسفارة البلد الآخر، على خلفيه استمرار رفض اليابان الإفراج عن الصيادين الصينيين، الذين اقتربوا من جزيرة سنكاكو المتنازع عليها.

وترى اليابان أن هناك مجموعة من الأولويات في الدبلوماسية اليابانية، يمكن توضيحها كما يأتي:

1. اعتبار العلاقة العسكرية مع الولايات المتحدة ضرورة تتعلق بالأمن القومي (الدسوقي، 2008م، ص149).
2. اعتبار العلاقة مع الصين ضرورة من ضرورات التنمية الاقتصادية
3. اعتبار تطوير العلاقة مع مجموعة دول الآسيان مصلحة اقتصادية (عبد المنعم، 1998م، ص127).

وعلى صعيد آخر تهتم اليابان بحل مسألة الملف النووي الكوري الشمالي، وترى بأن شراكتها مع الصين في هذا الجانب أمر مهم للغاية، لكونه يساهم في تقريب وجهات النظر بين البلدين حول ضرورة تدعيم الامن الإقليمي، وفي علاقاتها مع كوريا الجنوبية، وتايوان، فهي تعتقد بان هذه الدول تمثل نموذجا للديمقراطية في شرق آسيا.

أما فيما يتعلق بمجموعة الآسيان، فهي ترى أن سلوك الصين العدائي مع دول جنوب شرق آسيا سوف يساهم في تأجيج الصراع الإقليمي، إذ لا بد من حل مسألة جزر سبراتلي مع فيتنام،

والفلبين، وماليزيا، بالطرق السلمية، لكن الاهتمام الصيني بالجزر لا يعكس سوى رغبتها بالسيطرة على حقول الغاز أولا، وما يراه آخرون برغبتها بمد نفوذها البحري، بعيدا عن الشواطئ الصينية، ليعكس قوتها العسكرية (Fravel, 2008, p74-75).

وبرغم الخلافات التاريخية بين الطرفين، إلا أن هناك بوادر لتطبيع العلاقات الدبلوماسية بينهما، لاسيما بعد زيارة رئيس الوزراء الياباني كيوزومي إلى الصين عام 2005م، إذ اتفق الطرفان على ضرورة الالتزام بالوثائق السياسية الثلاث الموقعة بين الجانبين (البيان المشترك لحسن النوايا عام 1972)، (الإعلان المشترك لبدء تبادل التمثيل الدبلوماسي 1972م)، (معاهدة السلام، والصداقة، وحسن الجوار 1978م)، (وزارة الإعلام الصينية، 2005م).

أما على صعيد المنافسة الدبلوماسية الدولية مع الصين، تسعى اليابان منذ العام 2005م بأن يتاح لها مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي، وقد تنامي هذا التوجه مع تنامي قوة اليابان الاقتصادية، ومساهمتها المالية الواسعة في الأمم المتحدة، إذ بلغت مساهمتها في ذلك العام 20% من إجمالي الميزانية السنوية للأمم المتحدة، وتقدر تقريبا بـ 1.2 مليار دولار أمريكي (الشرق الأوسط، 2005م)<sup>(5)</sup>، وهي تأتي في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

ولذلك فإن الدبلوماسية اليابانية لم تكف عن المطالبة باستعادة مكانتها الدولية، والسعي لإصلاح الأمم المتحدة للتكيف مع المتغيرات الدولية، إذ طالبت بحقها في أن تحتل مقعدا دائما في مجلس الأمن، لاسيما بعد فوزها خمس مرات بمقاعد غير دائمة بالمجلس (القرعي، 1994م)، ولذلك فإنه في حال توسيع عضوية مجلس الأمن، فإن اليابان من بين الدول المرشحة للعضوية الدائمة، لكن الصين لا زالت تعارض عضوية اليابان فيه.

وبشكل عام شكلت التغيرات في موازين القوى الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، مرحلة جديدة من التعاون بين اليابان، والصين في مجال السياسة الخارجية، فقد أوضحت اليابان للصين مواقفها، سواء على صعيد العمل الثنائي، أو على صعيد العمل الجماعي في الأمم المتحدة، من خلال مشاركتها الفعلية في احتواء أزمة البرنامج الكوري الشمالي عامي 2006م و2008م، عندما شاركت الصين بتكوين ائتلاف مالي يلبي احتياجات كوريا الشمالية من الطاقة، وفي دعم الجهود الصينية لتوفيق وجهات النظر بين الكوريتين، ضمن اطار المجموعة السداسية.

كما برزت مواقفها في القبول بالحل الوسط حول تقاسم حقول الغاز البحرية في بحر الصين الشمالي بينهما عامي 2008م و2009م، وتشجيع الاستثمارات اليابانية في الصين، وفي تنمية أواصر التعاون ما بين الحزب الاشتراكي الياباني، والحزب الشيوعي الصيني، الذي قام قاداته بزيارة الصين، والمشاركة في احتفالاتها الوطنية مرات عديدة، على أمل أن تساند الصين موقفها في الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي.



كذلك يلاحظ مؤخرا حدوث زخم كبير في تبادل الزيارات الدبلوماسية بين ممثلي الجانبين، وزيادة عدد اجتماعاتهما على الصعيد الثنائي، أو على الصعيد الجماعي، سواء من خلال اجتماعات منظمة الآسيان+3، أو من خلال اجتماعات الآيبك، حيث بدأ واضحا اهتمام الدبلوماسيين في تنمية العلاقات بينهما وتعزيزها بما يغير من موقف الصين تجاه عضويتها في مجلس الأمن، لاسيما بعد موقف رئيس الوزراء الياباني يوشيهيكو نودا في اجتماع الآسيان+3 عام 2011م، عندما تحدث عن: "أن اليابان يمكن ان تلعب دورا إيجابيا في الحد من التواجد الأمريكي في شرق آسيا في حال استقرار الأمن فيه" (شبكة الصين، 2011م).

### ثانيا: التعاون الاقتصادي

بلغ إجمالي حجم التجارة اليابانية مع العالم عام 2010م 1.458 تريليون دولار أمريكي، حيث بلغت قيمة الصادرات 767 مليار دولار، بينما بلغت الواردات 691 مليار دولار، وبذلك حققت اليابان فائضا تجاريا بلغ 75 مليار دولار تقريبا ( Japanese Trade Organization. 2011. [Jetro]، فإقليميا جاءت آسيا في المرتبة الأولى كشريك تجاري، تلتها أمريكا الشمالية، ثم أوروبا، أما على صعيد الدول فقد احتفظت الصين بمكانتها التجارية كأكبر الشركاء التجاريين لليابان، وتلتها الولايات المتحدة، وكوريا الجنوبية، وتايوان.

وقد عدت اليابان خلال حقبة الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين الشريك التجاري الأول للولايات المتحدة الأمريكية، لكن منذ السياسة الإصلاحية والانفتاحية التي اتبعتها الصين منذ تسعينيات القرن العشرين والاقتصاد الصيني ينمو بمعدل سنوي يتراوح بين 8-9%، وهو ما مكنها من أن تحتل المرتبة الأولى في حجم علاقاتها الاقتصادية مع الولايات المتحدة، حيث حلت الصين مكان اليابان والهند كأكبر شريك تجاري للولايات المتحدة منذ العام 2004م، كما أصبحت أكبر مصدر لها، وهو ما جعلها تحقق فائضا في ميزانها التجاري خلال السنوات العشر الأخيرة، وفي عام 2008م حلت الصين محل اليابان كأكبر دائن أجنبي للحكومة الأمريكية، حسب تصريح السيد جينغ مين رئيس بعثة إنبيثف - باليت لاتور للعلاقات الصينية الأوروبية (Men. 2009)، ومع ذلك تسعى اليابان للعودة إلى موقع الصدارة في تجارتها الخارجية مع الولايات المتحدة، لما تجسده من أكبر سوق استهلاكية نشطة في العالم.

ومنذ العام 2010م حلت الصين محل اليابان ك ثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم، حيث وصل إجمالي ناتجها المحلي 5878,6 مليار مقابل 5474,2 مليار دولار لليابان ( world bank. 2011)، ومن ثم تكون اليابان خسرت الموقع الذي كانت تحتله منذ 1968 ك ثاني اقتصاد في العالم، وتدرك اليابان بأن الصين قد أصبحت قوة اقتصادية لا يمكن منافستها، ولذلك تقيم معها شراكة تجارية قوية، وهذا ما يتضح من نمو تجارتها الخارجية معها، وكما يوضح الجدول رقم

(1)، حيث أصبحت الصين الشريك الاقتصادي الأول لليابان، كما نمت استثماراتها المباشرة فيها من 822 مليون دولار أمريكي عام 1993م إلى أكثر من 68 مليار دولار أمريكي عام 2009م (Japanese Trade Organization. [jetro]. 2011)، وقد اعتبرت الشركات اليابانية هي ثالث أهم مستثمر في الصين بعد رجال الأعمال الصينيين، الذين يعيشون خارج الصين والشركات الأمريكية.

أما على الصعيد الآسيوي فتولي اليابان أهمية خاصة لتحسين العلاقات الإستراتيجية مع بلدان جنوب شرق آسيا من خلال إطار التعاون الجماعي "الآسيان"، إذ عقدت أول قمة مع الآسيان في كوالالمبور عام 1997م، وقد كان لها دور فاعل في حل الأزمة المالية التي عصفت بنمور آسيا عامي 1998/1997م، وأبعدت شبح الركود الاقتصادي عنها، من خلال تقديمها للمساعدات المالية، ورفع مستوى الانتعاش الاقتصادي، وزيادة استثماراتها في دول الآسيان تدعيماً لموقفها السياسي، والاقتصادي على حساب الصين، لكن استثماراتها بشكل عام تبدو ضئيلة بالمقارنة بحجم الاستثمارات الصينية، وكما يوضح الجدول رقم (2).

جدول رقم (1): التجارة البينية بين اليابان والصين حيث القيم بالمليار دولار أمريكي

الميزان التجاري	الواردات اليابانية من الصين	الصادرات اليابانية إلى الصين	حجم التجارة البينية	السنوات
1.5+	21.0	22.5	43.5	1993
3.2+	22,3	25.5	47.8	1994
2.1+	25.0	27.1	52.1	1995
03.-	28.3	28.1	56.4	1996
-2.9	31.8	28.9	60.7	1997
1.4 +	32.3	33.7	66.0	1999
-2.2	44.9	42.7	87.6	2001
9.8+	48.7	58.5	107.2	2003
16.5 -	84.0	67.5	184.5	2005
18.5 -	127.5	109.0	236.5	2007
12.8 -	122.4	109.6	232.0	2009
22.0-	183.4	161.4	344.8	2011

منظمة التجارة اليابانية (جيترو)، 2012م، تقارير واحصاءات: النسخة الإلكترونية

<http://www.jetro.go.jp/en/reports/statistics>

جدول رقم (2): حجم الاستثمار الياباني والصيني في دول رابطة الآسيان حيث القيم بالمليار دولار أمريكي لسنوات مختارة

البيان	2002	2003	2004	2005	2006
اليابان	9.2	6.3	7.8	2.7	8.2 -
الصين	52.7	53.5	60.6	72.4	70.0

المصدر: ASEAN INVESTMENT REPORT 2007 : <http://www.asean.org/21406.pdf>

### ثالثا: الأداة العسكرية والأمن القومي

تنص المادة 9 من الدستور الياباني لعام 1947م على "أن الشعب الياباني ينبذ الحرب للأبد كحق سيادي للأمة، ويمنع التهديد بالقوة، أو استخدامها كوسيلة لتسوية النزاعات الدولية.... وان اليابان تنزع نحو السلام، وهي ستحتفظ بذلك بقوات للدفاع الذاتي التي يمنع عليها أن تشر خارج حدود اليابان، كما يمنع عليها امتلاك السلاح النووي، أو أية أسلحة هجومية" (وزارة الخارجية اليابانية، 2011م).

وتخضع قوات الدفاع الذاتي اليابانية لإدارة وكالة الدفاع المدني التابعة لرئيس الوزراء، وهي تتمتع بدرجة عالية من التدريب، والتأهيل، إلا أنه تنقصها المعدات الكافية للعمليات العسكرية القتالية، وتستند سياسة الدفاع اليابانية على معاهدة عام 1960م الثانية للأمن والتعاون مع الولايات المتحدة، التي بموجبها تتولى اليابان مسؤولية الأمن الداخلي، في حين أن تساهم الولايات المتحدة بالدفاع عن اليابان في حال تعرضها لهجوم خارجي.

وعلى الرغم من اليابان لم تدخل في صراع مسلح، أو تستخدم القوة العسكرية في سياستها الخارجية منذ انضمامها للأمم المتحدة، وليست لديها توجهات نحو التسلح، حيث تبلغ نسبة انفاقها العسكري 0.8% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2008م، وتحتل المرتبة 149 عالمياً (CIA، 2012). لكن التسلح الصيني المستمر يسبب قلقاً متزايداً لليابان، لاسيما وأن التقارير الدولية تشير إلى أن النفقات العسكرية الصينية في تزايد مستمر، حيث يشار إلى أن ميزانية وزارة الدفاع الصينية قد ارتفعت نسبتها كما تشير بعض التقارير من 9% عام 1993م إلى 14.6% عام 2001م (Roberts، 2001، P27).

لكن الصين تنفي ذلك، وتقدر أن نفقاتها لم تزد عن 7.5% عام 2007م (وزارة الإعلام الصينية، 2010م)، لكن وزارة الدفاع الأمريكية تقدر بأن الرقم أكبر من ذلك بكثير، حيث تقدره بـ 18% سنوياً (Ikenberry، 2008، P26-27)، ويرى بعض الباحثين بأن هذه النسبة قد ترتفع مع

احتساب نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي يقدر عام 2008م بين 97-139 مليار دولار (الششتاوي، 2008م، ص130).

ويعتقد بأن تنامي النزعة العدائية للصين في بحر الصين الجنوبي، ما هو إلا انعكاس ومؤشر على تنامي قدراتها العسكرية، فمنذ العام 2003م تقوم القوات المسلحة الصينية بتبادل الأدوار مع القوات الفلبينية، والفيتنامية، والماليزية للسيطرة على جزر "سبراتلي" التي تبعد 200 ميل بحري عن الحدود الصينية.

ومن ناحية أخرى فإن الصين لا تغفل نظرها عن تواجد السفن الحربية اليابانية في بحر الصين الشمالي، التي تحمي سفنها التجارية العابرة من تلك المنطقة، حيث ترسل الصين باستمرار طائرات تجسس لجمع بيانات عن تلك السفن، كما أنها تنصب صواريخها الحربية على طول الشواطئ المواجه لتايوان (CNBC, 2011).

ولذلك تشعر اليابان بالقلق الشديد تجاه تنامي التحديات الصينية المستمرة في جزر بحر الصين، وتتهمها بأن تسلح نفسها باستمرار (Forrest,2009,p22)، لاسيما مع تنامي حجم الإنفاق العسكري في منطقة شرق آسيا الذي تضاعف من 117 مليار دولار عام 2001 إلى 211 مليار دولار أمريكي عام 2010م، وفقاً لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI, 2011) الذي أشار أيضاً إلى أن إجمالي الإنفاق العسكري للصين عام 2009م بلغ 119.4 مليار دولار.

#### رابعا- جدلية العلاقة بين اليابان والصين في ضوء التغيرات الدولية

إن المراقب لتطورات السياسة الخارجية اليابانية خلال الفترة ما بعد نهاية الحرب الباردة يجد بأن هناك محددات للدور المتوقع للسياسة الخارجية اليابانية، فقد ساهمت التغيرات الدولية الجديدة في موازين القوى بعد نهاية الحرب الباردة -بوصفها عاملاً مضاعفاً- باستمرار تنامي التطور الاقتصادي لليابان، حيث قفز ناتجها المحلي الإجمالي خلال الفترة 1975-2010 من 830 مليار دولار إلى 5497,8 مليار دولار أمريكي.

أما في داخل مؤسسات صنع القرار السياسي الخارجي، فقد اتبعت اليابان سياسة براغماتية تنأى بها عن الدخول في أي صدام مباشر مع أعدائها التقليديين في منطقة شرق آسيا، في ظل وجود دستور يمنع عليها تنمية قواتها العسكرية لغايات هجومية، ووجود أمريكي وفر لها الظروف الأمنية للتطور الطبيعي (درويش، 1997م، ص242).

ومع وصول اليابان إلى قمة النظام الاقتصادي العالمي خلال فترة الحرب الباردة إلا أن ذلك لم يدفعها لأن تأخذ دوراً سياسياً منافساً للصين في النظام الدولي، حيث ابتعدت كلياً عن اخذ زمام المبادرة في حلقة الصراع الدولي، كما ساهم ابتعادها عن العضوية الدائمة في مجلس الأمن

في طي كثير من الأنظار عنها، حتى دعاها البعض بأنها عملاق اقتصادي، وقزم سياسي، إشارة إلى دور اليابان غير المتوازن في الساحة الدولية، لكن بعد نهاية الحرب الباردة حدثت هناك تغيرات في موازين القوى الدولية على مستويات متعددة، مما أدى إلى حدوث تغيرات كثيرة في سياستها الخارجية تجاه الصين، وذلك على النحو الآتي:

1. تدرك اليابان بأن الصين باتت قوة اقتصادية عظمى، وأنه يجب التعامل معها وفق هذا الأساس، لذا يجب أن لا تدخل معها بمنافسة اقتصادية، أو سباق تسلح قد يرهق كاهلها، ولذلك بدأت بتنمية علاقاتها السلمية معها من خلال الجوانب التجارية، والاستثمارية لتصبح الصين أهم شريك اقتصادي لها، وهذا ما يتباه التيارات التقليدية المحافظ الذي يدعم بناء علاقات تشاركية مع الصين.
2. لا زالت الخلافات التاريخية تلقي بظلالها على طبيعة العلاقة الدبلوماسية بينهما وتحول دون تطوير علاقاتهما إلى المستوى الطبيعي، فبينما هناك علاقات تجارية ساخنة من جهة، فإن هناك علاقات دبلوماسية باردة وحذره من جهة أخرى، لكن التقارب الاقتصادي بينهما مرشح لطي صفحة الخلافات بينهما، حيث عدت الصين اليابان أكبر شريك تجاري لها منذ العام 2007م.
3. تدرك اليابان بأن الصين تسلح نفسها باستمرار، لكونها تجد في الوجود العسكري الأمريكي في الجزر اليابانية خطرا على أمنها القومي، وعائقا أمام عملية إعادة توحيد جزيرة تايوان، ولذلك فإن اليابان حريصة على أن لا تدخل معها في عملية سباق تسلح، أو أن تقوم بأي سلوك استفزازي في الجزر المتنازع عليها، وهي ترى بأن الوجود العسكري الأمريكي ضمان كافي لاستقرارها وأمنها.
4. ساهمت التغيرات في موازين القوى الدولية في تبدل كثير من توجهات السياسة الخارجية اليابانية نحو السعي للحصول على مكانتها الدولية، لاسيما بعد تنامي مشكلات الدين الأمريكي، حيث غدت الدول الأجنبية تملك أكثر من 44% منه، وتحتل اليابان والصين معا رבעه تقريبا (2010). [census].
5. بروز تيار قومي ياباني يدعو إلى أن تأخذ اليابان موقعها في السياسة الدولية، فهي تساهم بما نسبة 20% من ميزانية الأمم المتحدة، وتقدم سنويا 10 مليار دولار كمساعدات للدول النامية (Jica, 2011)، كما أن عليها أن تعتمد على نفسها في توفير الحماية، وأن تتبنى نظرة جديدة أكثر استقلالية تجاه الصين، وخاصة بعد أن أصبحت الضمانات الأمنية الأمريكية غير واضحة، في ظل تنامي العلاقات الأمريكية-الصينية، وفي ذلك يشير "جوزيف ناي" مساعد وزير الدفاع الأميركي الأسبق إلى أن اليابان تعدّ اليوم أقل أهمية للولايات المتحدة

من الناحية الإستراتيجية لا بل أنها أصبحت ترى في اليابان تهديدا اقتصاديا (Naye, 2010).

## الخاتمة

نتيجة لتغير الظروف الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة بدا واضحا أن هناك تغيرا في طبيعة العلاقة التقليدية بين اليابان، والصين من اعتبارها علاقة عدائية إلى علاقة تشاركية، لاسيما إذا علمنا بأن هناك تراجع في الشعور العدائي، والقومي تجاه الصين، الذي كان يعده البعض أحد ركائز عقيدتها العسكرية (ناجاي، 1992، ص35)، مما اضعف احتمالية الصدام بينهما ونما من علاقاتهما الاقتصادية، حيث أفرز نمط العلاقات الجديدة بين قوى النظام العالمي فكرة التعاون، وفرض مزيدا من القيود على حرية الدول في تصريف شؤونها، وخلق بذلك قدرا من انسجام المصالح، وأضعف من فرص الحرب، وقوى من فرص السلام.

لذلك ساهم النمو الاقتصادي لكل من اليابان والصين في ردم جزء من الفجوة في العلاقات التاريخية بينهما، حيث وفر النجاح الاقتصادي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة لليابان ثروة هائلة وجهتها نحو الاستثمار في الصين، كذلك ساهم انفتاح الصين على الاقتصاد العالمي في جذب الاستثمارات اليابانية إليها، مما عزز من إمكانية تنمية العلاقات السلمية بينهما، وغير من توجهات مؤسسات صنع القرار السياسي الياباني تجاهها، وهذا قوى من الأدوات الدبلوماسية، والاقتصادية، وأضعف من الأداة العسكرية في سياسة اليابان الخارجية تجاه الصين.

لكن بالرغم من أن اليابان قوة اقتصادية كبرى وأكبر دولة دائنة في العالم، إلا أن تأثيرها الجيو-سياسي على المسرح الدولي لا يزال لا يوازي تأثيرها الجيو-اقتصادي، ولعل السبب يعود إلى القيود الدستورية التي يفرضها البند التاسع الذي يحد من انخراطها في السياسة الدولية، وإلى القيود الثقافية التي شكلت جزءا من ثقافتها السياسية القومية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وإلى الموقف الصيني الرافض لأن تحتل اليابان مقعدا دائما في مجلس الأمن.

وفي ضوء هذه المعطيات يمكن استشراف مستقبل العلاقات اليابانية-الصينية، فإذا ما تحقق السيناريو المحتمل بإنهاء الوجود العسكري الأمريكي في اليابان، فأن الخطر الأمني الذي تشعر به الصين نتيجة الوجود العسكري الأمريكي سوف سيتلاشى، وسيصبح الميكانيزم الاقتصادي هو المحرك الفعلي، والمؤشر المركزي في قياس درجة التطور السلمي في العلاقات الثنائية بين البلدين، وستصبح الاعتبارات البراغماتية الناتجة عن علاقة الربح والخسارة، هي مؤشر حركية الدولتين تجاه بعضهما، في ضوء تكثف شبكة العلاقات الاقتصادية بينهما.

## Japanese Foreign Policy towards China in the Light of the International Shift of Balance Post Cold War

Wasfe Egeal and Khaled Aldabbas, *Department of Political Science, Yarmouk University, Irbid, Jordan.*

### Abstract

This study examines the impact of the international shift of balance in the post Cold War on Japan's foreign policy towards China. The change in perception of the concept and mode of the international balance led to the emergence of a capital and global system, with multi political and economic axes. These changes had its impact on Japanese foreign policy towards China in term politics and economy levels.

The study concentrates on the changes in the Japan's foreign policy decision-making, the emergence of competition between the different parties on how to run foreign policy, and the impact of the new Japanese foreign policy on China.

The study concluded that there is a shift in Japanese foreign policy towards China in the light of the international shift of balance in the post Cold War; there is a positive view towards china as being an economic partner rather than potential military threat to Japan, at the time Japan is looking forward to re-gaining its global position as a permanent member in the UN Security Council.

**Key Words:** Foreign policy, Japan, China, international balance and Cold War.

قدم البحث للنشر في 2012/2/8 وقبل في 2012/5/29

### الهوامش

1- تقوم أسس سياسة (البيروسترويكا)إعادة البناء: على اعادة بناء الاقتصاد الاشتراكي وفق قواعد ومبادئ جديدة تتصل بصورة مباشرة بالفكر الاشتراكي وليس الانتقال من الاشتراكية الى الرأسمالية مباشرة، وكذلك اقامة برلمان جديد ينتخب ثلثا اعضاءه من الشعب وإلغاء الدور القائد للحزب الشيوعي، وأول من طرح فكرة البيروسترويكا هو اندريوف وتبناها عمليا الرئيس غورباتشوف.  
اما سياسة (الجلاسنوست) حرية التعبير والأبي فتقوم على افساح المجال للانتخاب والتصويت واتباعها بسياسة الانفتاح الاقتصادي وتشجيع الاستثمارات الأجنبية ومبدأ حرية النقد وتخفيف القيود عن وسائل الاعلام.

- ولمزيد من المعلومات راجع كتاب ميخائيل غورباتشوف، البيروسترويكا والتفكير الجديد، ترجمة زياد الملا، دار الشيخ للدراسات والترجمة، دمشق-سوريا، 1988م.
- 1- كروكات، ريتشارد. (2004). نهاية الحرب الباردة. في: عولمة السياسة الدولية. (تحرير جون بيليس وستيف سميث)، دبي: مركز الخليج للدراسات والأبحاث.
  - 2- جريدة الشرق الأوسط، ع 9790. 9/17/2005م، ص13.
  - 3- ورد ذلك في محاضرة لرئيس الوزراء الياباني ناوتو كان عن السياسة الخارجية اليابانية. راجع نص المحاضرة في:  
Japanese Diplomacy at a Historic Watershed: Lecture Presentation on Foreign Policy by Prime Minister Naoto Kan, January 20, 2011, Tokyo.  
[http://www.kantei.go.jp/foreign/kan/statement/20/201101speech\\_e.html](http://www.kantei.go.jp/foreign/kan/statement/20/201101speech_e.html)
  - 4- حكومة تارو اسو هي الوحيدة التي حصلت على 351 صوت عام 2008م خلال الفترة 200-2008م.
  - 5- جريدة الشرق الأوسط. (2005م). ع 9790. مرجع سابق، ص13.

## قائمة المراجع

### المراجع باللغة العربية

- أمين، سمير. (1991). ملاحظات حول العولمة. مجلة عالم الفكر، العدد 66، ص42.
- بدران، ودودة. (1995). مفهوم النظام الدولي الجديد في الأدبيات الأمريكية: دراسة مسحية. مجلة عالم الفكر، ابريل/مايو، ص 26-28.
- بركات، نظام. (1989م). مبادئ علم السياسة. ط3. عمان: دار الكرمل. عمان.
- ثرو، لستر. (1995). الصراع على القمة: مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أوروبا وأمريكا واليابان. (ترجمة احمد فؤاد). مجلة عالم المعرفة. العدد 204. ص17.
- حسين، عدنان السيد (1994). العلاقات الدولية: الحرب والسلام، ومفاهيم أساسية (بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية).
- الحوامده، عبير محمد. (1993). القوة المؤثرة في العالم المعاصرة: حالة الصراع بين الشرق والغرب. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الأردنية، عمان.
- الخطيب، محمد. (1994م). التجربة اليابانية: رؤية إسلامية. القاهرة: دار الصحة للنشر والتوزيع.



- درويش، فوزي. (1997م). **الشرق الأقصى: الصين واليابان**. القاهرة: مطابع غباشي.
- الدسوقي، ابو بكر. (2008م). **الدور العالمي للصين.. رؤى مختلفة، السياسة الدولية**، العدد 173، يوليو، ص150
- دورتي، جيمس؛ بالتستغراف، روبرت. (1995م). **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**. (ترجمة وليد عبد الحى). عمان: مركز احمد ياسين.
- ربيع، محمد؛ وآخرون. (1994م). **موسوعة العلوم السياسية**. الكويت: جامعة الكويت.
- رسلان، احمد (1986)، **نظرية الصراع الدولي: دراسة في تطور الأسرة الدولية المعاصرة**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- الششتاوي، مسعد. (2008م). **القدرات العسكرية الصينية. السياسة الدولية**، العدد 173، المجلد 43، يوليو. ص129-131.
- الطحان، عبد الرضا حسين. (تحرير). (1991م). **النظام الدولي الجديد**. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.
- طلعت، عبد المنعم. (1998م). **إدارة المستقبل: الترتيبات الآسيوية في النظام العالمي الجديد**. القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- عابدين، صدقي. (2010م). **اليابان: حكومة جديدة وثقة مهزوزة**، مجلة الشروق. العدد 949، 14-20 يونيو، ص 18-19.
- عبد المنعم، احمد فارس. (1998م). **تحولات ادوار القوى الإقليمية، في: آسيا والتحويلات العالمية**. (تحرير محمد السيد سليم). القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية.
- العزّي، غسان. (2001م). **سياسة القوة... مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى**. بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث.
- علي، عبد المنعم السيد. (2000م). **العرب والتحديات الاقتصادية للعولمة، في: العرب والتحديات السياسية والاقتصادية والثقافية للعولمة**. (تحرير: محمد الارناؤوط). المفرق: جامعة آل البيت، 2000، ص112-115.
- العيسوي، ابراهيم. **العولمة الاقتصادية بين حتمية الاستقرار واحتمالات التراجع**. مجلة النهضة. العدد الاول، اكتوبر، 130-131

- فوجل، ازراف. (1996م). *المعجزة اليابانية*، (ترجمة: يحيا زكريا). القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- كروكات، ريتشارد. (2004). *نهاية الحرب الباردة*، في: *عولمة السياسة الدولية*. (تحرير جون بيليس وستيف سميث)، دبي: مركز الخليج للدراسات والأبحاث.
- متشو، ناجاي. (1992). *الثورة الاصلاحية في اليابان*. (ترجمة عادل عوض). الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- الموند، جابرييل؛ بيل، جي بنجهام. (1998م). *السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر*. (ترجمة هشام عبدالله). عمان: الاهلية للنشر والتوزيع.
- ناي، جوزيف.س. (1991م). *حتمية القيادة: الطبيعة المتغيرة للقوة الأمريكية*. (ترجمة عبد القادر عثمان). عمان: مركز الكتب الأردني.
- هلال، علي الدين. (1995). *النظام الدولي الجديد: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل*، مجلة *عالم الفكر العربي*، الكويت. العدد 4/3، ص 13-14.
- ويلتس، بيتر. (2004م). *الأطراف المتخفية للحدود الوطنية والمنظمات الدولية*، في: (محرر: جون بيليس وستيف سميث). *سميث السياسة العالمية*. في: *عولمة السياسة العالمية*. (ترجمة مركز الخليج)، دبي، مركز الخليج للأبحاث.
- ويبر، مارك، (2004م). *الدولة واكتساب كيان الدولة*، في: *قضايا في السياسة العالمية*. (ترجمة مركز الخليج). دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004م، ص 27-28.

#### المراجع باللغة الانجليزية

- Callinicos, A. (2002). *Against The Third Way*. London: Polity press Cambridge.
- Giddens, A. (1994). *Beyond Right and Left: The Future of Radical Politics*. London: Cambridge University Press.
- Falk.R. (2007). *On Human Governance, Toward A New Global Politics*. London: Cambridge Polity Press.
- Fravel. M.(2008). Power Shift and Escalation Explaining Chinas USA Force in Territorial Disputes. *International Security*, Winter2007/2008. Vol 32, No32. p74-75.
- Fukuyama, F. (1992). *The End of History and The Last Man*. UK: Penguin.

- Hoffmann, S. (2005). *The Politics and Ethics of Military Intervention*. London: Macmillan,
- Ikenberry, G. J. (2008). The Rise of China and The Future of The West: Can the Liberal System Survive?. *Foreign Affairs*, Jan-feb, Vol.87, No. 1, P26-27.
- Japanese Trade Organization. [jetro]. (2010). Directory of Business, and Financial, Services. Tokyo: Special Libraries Association, Report 2010, p12-23.
- John Faust and *et al.* (1995). "*China in World Politics*", Lynne Rienner Publishers, UK, London, ,p163.
- Kant, I. (2001). *Political Writings*. Hans Reiss. Cambridge: Cambridge University Press.
- Ministry of Foreign Trade and Economic of China. (2008.) Report: *The Foreign Trade Situation*. Chinese Academy of International Trade and Economic Cooperation and Department of Planning and Finance.China: Beijing. p27-31.
- Roberts, Jone. (2001). Chinese Army's Business Empire. *New World Business*, Issue15. 11/16, p. 27.
- Rosenau, J.(1996). The Dynamics of Globalization: Toward an Operational Formulation. San Diego. *CA:ISA Conventio*, Apr1-8(1),7-9.

#### المواقع الالكترونية

- عابدين، صدقي. (2011م) السياسة الدفاعية اليابانية الجديدة.[النسخة الالكترونية]. السياسة الدولية، ابريل، <http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=474092>
- شكر، نغم نذير. (2005م). الدور الياباني الجديد على الساحة الدولية. مجلة النبأ. نيسان، العدد 76، [النسخة الالكترونية]، <http://www.annabaa.org/nbhome/nba76/japan.htm>
- القرعي، احمد يوسف. (1994م). اليابان والعضوية الدائمة في مجلس الامن، السياسة الدولية.[النسخة الالكترونية]. <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=217884&eid=970>
- جريدة الاتحاد. (2011): اليابان تقرر مشاركة قواتها في إعمار جنوب السودان[النسخة الالكترونية].[الاربعاء 2011/11/2م]. <http://www.alittihad.ae/details.php?id=101507&y=2011>

Jing. Men- (2009). هل الازمة المالية العالمية تحول الصين قوة عظمى؟ [النسخة  
الايكترونية]:

<http://www.nato.int/docu/review/2009/FinancialCrisis/Financial-Crisis-China/AR/index.htm>

- وزارة الخارجية اليابانية.(2011م). [النسخة الايكترونية].

<http://www.mofa.go.jp/policy/index.html>

-وزارة الاعلام الصينية. (2006م). مركز المعلومات الوطني على شبكة الصين:علاقة الصين مع  
الدول الرئيسية. العلاقات الصينية اليابانية 2006م, [النسخة الايكترونية]

[http://arabic.china.org.cn/china/archive/sss06/2007-03/15/content\\_7964558.htm](http://arabic.china.org.cn/china/archive/sss06/2007-03/15/content_7964558.htm)

-وزارة الاعلام الصينية. (2010). مركز المعلومات الوطني الصيني،[النسخة الايكترونية]:  
الحقائق والأرقام 2010م

[http://arabic.china.org.cn/china.archive/sss06/node\\_7012367.htm](http://arabic.china.org.cn/china.archive/sss06/node_7012367.htm)

-شبكة الصين الاخبارية.(2011م).[النسخة الايكترونية].الزعماء يتعهدون بتعزيز العلاقات  
والتعاون في قمم الآسيان+3. <http://arabic.news.cn/world/2011-11/19>

-CNBC. (2011). الموقع الاخباري. على شبكة الانترنت: <http://www.cnbcarabia.com>  
[ النسخة الايكترونية:(2011) ]

<http://data.albankaldawli.org/country/china-japan>.

-Central Intelligence Agency[CIA]. (2012). The World Factbook: Japan.[ النسخة  
الايكترونية]

<https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ja.html>

-SIPRI is an independent international institute dedicated to research into  
conflict, armaments, arms control and disarmament. (2011). Sweden.  
Stockholm. <http://www.sipri.org/yearbook>

-Center analysis of U.S .data. [census]. (2010). <http://www.census.gov/>

-Japan International Cooperation Agency. [JICA]. (2011).

<http://www.jica.go.jp/english/>

-Naye, Joseph S. (2010). Project syndicate-japan.

<http://www.project-syndicate.org/commentary/nye88/Arabic>.